TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.16/2
18 June 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

اجتمـــاع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجـــارة الدولية: آثارها الإنمائية

جنيف، ٢٣-٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الانمائية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

إن الطاقـــة أساســـية لبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة للتنمية البشرية المستدامة وتلعـــب خدمات الطاقة دوراً حاسم الأهمية في توفير وسائل كفؤة للحصول على الطاقة دعماً للتنمية. كما أنها تشـــكل القـــيمة المضافة في سلسلة الطاقة بدءاً ، بالاستكشاف وانتهاء بالاستهلاك. ولذا تواجه البلدان النامية الـــتحدي المتمثل في زيادة كفاءة وسائل الحصول على الطاقة وزيادة إمكانية الاعتماد عليها، من جهة، وزيادة نصـــيبها مـــن "تجـــارة" الطاقة من جهة أخرى. ويتطلب السعي إلى تحقيق الهدفين الحصول على المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والدراية الإدارية. ولعل اجتماع الخبراء يود أن يبحث العناصر اللازمة لاستراتيجية لقطاع خدمات الطاقـــة في الـــبلدان النامـــية، قصد بلوغ الأهداف التالية: (أ) ضمان وسائل كفؤة للحصول على الطاقة لجميع قطاعـــات الســـكان؛ (ب) تعزيز مركزها التنافسي فيما يتعلق بعرض خدمات الطاقة في مختلف مراحل سلسلة الطاقة؛ (ج) التفاوض بشأن التزامات وأحكام إضافية في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن التجارة في الخدمات الداعمة لهذه الأهداف.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً- مقدمـــة	١-٥	٤
ثانياً- الأسواق القطاعية للطاقة وخدمات الطاقة	٦-١٩	٥
ألف- النفط	٧	٥
باء- الغاز الطبيعي	٨-٩	٧
جيم- الفحم	١٠	٧
دال- الكهرباء	١١-١٤	٨
واو- الطاقة المتجددة	١٧-١٩	١١
ثالثاً- التجارة الدولية في خدمات الطاقة والحواجز التجارية	٢٠-٢٢	١٢
رابعاً- خدمات الطاقة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات	٢٣-٢٦	١٥
خامساً- النقاش الجاري في منظمة التجارة العالمية	٢٧-٣٧	١٦
سادساً- الآثار على البلدان النامية	٣٨-٤٤	١٩
المرفق		
استعراض عام لالتزامـــات الاتفـــاق العام بشأن التجارة في الخدمات في القطاعات الفرعية لخدمات الطاقة تحديداً		٢٥

أولاً- مقدمة

١- تحدد الطاقة نوعية حياتنا اليومية وتقود التنمية الاقتصادية. والحصول على الطاقة الكافية بتكلفة معقولة أساسي للقضاء على الفقر، وتحسين رفاه البشر ورفع مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم؛ بيد أن إمكانية الحصول على الطاقة تتفاوت بشكل جذري بين البلدان والمناطق. ويستهلك قرابة مليار شخص في البلدان الصناعية نحو ٦٠ في المائة من العرض الاجمالي للطاقة. ويشكل الافتقار إلى فرص الحصول على الطاقة المتطورة والمستدامة سبباً رئيسياً للتدهور البيئي في مساحات شاسعة من العالم النامي، ومعوقاً رئيسياً للتنمية المستدامة. ووفقاً لتقييم الطاقة في العالم[١]، فإن إمكانية الاعتماد على نظام الطاقة الحالي أو تحمل تكلفته ليست كافية لدعم النمو الاقتصادي على نطاق واسع. كما أن إنتاجية ثلث سكان العالم معرضة للخطر بسبب الافتقار إلى إمكانية الحصول على الطاقة التجارية، وربما يعاني ثلث آخر من الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار بسبب الافتقار إلى إمدادات يعتمد عليها من الطاقة.

٢- وتشكل الطاقة على الأرجح أضخم نشاط تجاري في الاقتصاد العالمي، حيث يتراوح حجم أعمالها ما بين ١,٧ و٢ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً[٢]. ويتوقع مجلس الطاقة العالمي أن يصل الاستثمار في الطاقة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٠ إلى مجموع يناهز ٣٠ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٩٢[٣]. بيد أنه حتى عهد قريب نسبياً، كانت الحكومات في جميع أنحاء العالم تعتبر أن القطاع يبلغ درجة من الأهمية الحاسمة لا تسمح بتركه لقوى السوق. وتقوم البلدان حالياً في جميع المناطق بتجزئة المرافق المتكاملة رأسياً التي كانت تشترك في سلسلة أنشطة الطاقة المترابطة، وكثيراً ما تقوم في آن واحد بنقل ملكية/إدارة مرافق الطاقة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

٣- وهناك حاجة إلى خدمات الطاقة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الطاقة ابتداء من موقع مصدر الطاقة المحتمل وانتهاء بتوزيعها على المستهلك النهائي، وهي تشكل بذلك القيمة المضافة في سلسلة الطاقة التي تبدأ بالخدمات الأساسية مثل الاستكشاف والاستخراج والحفر وبناء أبراج الحفر وغير ذلك من الخدمات الإنشائية (المحددة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار "الخدمات الثانوية للتعدين، المقدمة نظير رسم أو بموجب عقد في مجالي النفط والغاز"). وتتعلق المرحلة الثانية بنقل الطاقة، كجزء غير متمايز عن النقل البحري في بعض الحالات، ولكن كجزء خاص بقطاع الطاقة بعينه في حالات أخرى، مثل فئة "نقل النفط الخام أو المكرر أو المنتجات النفطية والغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب" في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. أما المرحلة الثالثة - وهي المرحلة النهائية فتشمل الخدمات التي تدخل في توفير الطاقة للمستهلك النهائي (مثل فئة "الخدمات الثانوية لتوزيع الطاقة" في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات)، ويقصد بها "نقل وتوزيع

خدمـــات الكهرباء والوقود والأبخرة الغازية والمياه الساخنة على الأسر المعيشية والمنتفعين في القطاعين الصناعي والتجاري وغيرهم من المنتفعين نظير رسم أو بموجب عقد".

٤- ونتـــيجة للإصلاح الهيكلي الذي شهدته قطاعـــات الطاقة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء[٤]، والذي أدى إلى إنهاء نظم الطاقة المتكاملة، وإفساح المجال أمام المنافسة، وخصخصة المشاريع التي كانت مملوكـــة للدولة، وبخاصة في المراحـــل النهائيـــة للغاز الطبيعي والكهرباء، أصبحت الخدمات التي كانت تتكامل فيما بيـــنها - مثل نقل الطاقة وتوزيعها - تورد من الخارج وأصبح هناك طلب على الخدمات الجديدة للاستفادة من فرص السوق الحرة للطاقة، وعلى سبيل المثال تشغيل الأحواض المنتجة للطاقة، وتوفير معلومات مستمرة عن أسعار الطاقـــة، والتجارة والوساطة في مجال الطاقة، وإدارة الطاقة. ونشأت خدمات إضافية متصلة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتجارة في الحقوق المتصلة بالانبعاثات.

٥- وستشمل صياغة أهداف السياسات فيما يتعلق بخدمات الطاقة ومتابعتها في المفاوضات التجارية كل من *البعد الإنمائي*، أي كيفية إسهام تعزيز قطاع خدمات الطاقة في تحسين فرص الحصول على الطاقة وتوسيع نطاقها في الـــبلدان النامية وكيفية تأثير الإصلاح الهيكلي لقطاعات الطاقة في البلدان النامية على آفاقها الإنمائية الخاصة، *والبعد التجاري*، أي كيفية تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في السوق العالمية لخدمات الطاقة، بالإضافة إلى تقيـــيم للآثار التي يمكن أن يحدثها تحرير قطاعات الطاقة في البلدان المتقدمة الرئيسية على أسواقها الخاصة بسلع وخدمات الطاقة.

ثانياً - الأسواق القطاعية للطاقة وخدمات الطاقة

٦- يوفر النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة وقطاعات الكهرباء الأولية والثانوية، كل منها سوقاً محددة لخدمات الطاقة.

ألف- النفط

٧- في قطاعي النفط والغاز الطبيعي، تتعاقد الشركات الضخمة المتعددة الجنسية والمتكاملة رأسياً العاملة في مجـــال استخراج وتكرير وتوزيع منتجات النفط والغاز مع الخارج (انظر الإطار ١) للحصول على الخدمات التي تحـــتاج إليها للعثور على النفط والغاز وانتاجها وتسليمها مثل تحديد احتمالات وجود احتياطيات تحت السطح بصـــفة أولـــية، وخدمات الحفر، وإقامة أبراج الحفر، وصنع قمصان الآبار، وخدمات الإنشاء المتخصصة لإقامة خطوط الأنابيب والمصافي، وخدمات تخليص النفط من الشوائب وتسييل الغاز الطبيعي وإعادة تحويله إلى غاز. وفي عام ١٩٩٩، لم يتجاوز نصيب أنشطة شركات النفط الضخمة المتصلة بالتنقيب عن النفط والغاز خمس ايراداتها،

لكـــنها ساهمت بثلثي أرباحها. وعلى عكس ذلك، أصبح التكرير وتجارة التجزئة أقل ربحية في السنوات الأخيرة بســـبب الأنظمة البيئية الصارمة والمنافسة الضارية من جانب الشركات الوافدة الجديدة[٥]. وتسري شروط بيئية جديـــدة أيضاً في قطاع الشحن البحري، مما أدى إلى بلوغ معدل استخدام الطاقة لأسطول ناقلات البترول على مستوى العالم ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو أعلى رقم سجل منذ عام ١٩٧٣[٦].

الإطار ١

الخدمات المتصلة بالنفط في إكوادور

ما زال مرفق بترو إكوادور، وهو أضخم مرفق مملوك للدولة، يهيمن إلى حد بعيد على قطاع النفط في إكـــوادور، حيث يساهم بثلاثة أرباع إنتاج البلد من النفط ويتولى إدارة ٨٦ في المائة من العدد الإجمالي لحقول الـــنفط. وينص دستور إكوادور على أن الموارد النفطية هي ملك للدولة، لكن استخراجها واستغلالها يمكن أن تتولاه مشاريع عامة وخاصة، محلية وأجنبية. وقد تحققت حالياً درجة كبيرة من تحرير الخدمات بموجب القوانين الوطنية في قطاع الخدمات المتصلة بالنفط: فموردو الخدمات الأجانب مسموح لهم من الناحية العملية ممارسة جميع الأنشطة. بموجب مختلف الترتيبات التعاقدية. ومع ذلك، يبدو أن الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة الخدمات في قطاع النفط قد أفاد بصورة رئيسية الموردين الأجانب، لكنه لم يؤد إلى تنمية قطاع خدمات وطني. وكان الإسهام النوعي للوجود الأجنبي المرتبط بالنفط في اقتصاد إكوادور محدوداً. وعلى وجه الخصوص، كان نقل التكنولوجيا، وتعزيـــز المهـــارات التقنـــية والإدارية المحلية، وتدعيم القدرة الصناعية المحلية المتصلة بالطاقة بإقامة الروابط بين الصناعات محدودة بسبب الافتقار إلى المهارات التكنولوجية والإدارية والتنظيمية المحلية، والحاجة إلى إعادة هيكلة المشـــاريع المملوكـــة للدولة. وغالباً ما تستورد الخدمات المتقدمة أو يعتمد في توريدها على الشركات الأجنبية المســـتقرة في الداخل. وبالإضافة إلى ذلك، كان لأنشطة خدمات الطاقة، في عدد كبير من الحالات، تأثيراً سلبياً على مجتمع السكان المحليين وعلى البيئة. وفي دعوى قضائية أُقيمت مؤخراً بين تكساكو وهنود الأمازون، ادعي أن تكساكو قد ألحقت ضرراً مباشراً بـ ٤٠٠ هكتار من الأراضي وغير مباشر بمليون هكتار. وفي إطار الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى تنشيط الصناعة، بدأت خطة يطلق عليها "تحرير النفط لعام ٢٠٠٠" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولن يتسنى تنفيذ الخطة بدون زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب.

المصدر: UNCTAD, *Investment Policy Review. Ecuador,* UNCTAD/AD/ITE/IPC/Misc.2, 2000, pp. 14 and 59

باء- الغاز الطبيعي

٨- يشهد الغاز الطبيعي توسعاً سريعاً بسبب إسهامه في حماية البيئة وتنويع الطاقة. ويجري نقل الغاز والتجارة فيه عادة عبر خطوط الأنابيب، بينما يستخدم البحر في نقله إلى الخارج عبر مسافات طويلة للغاية، على هيئة غاز طبيعي مسال في كثير من الأحيان. ولا تدخل سوى نسبة ٢٤ في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي في التجارة الدولية، مقابل ٧٠ في المائة للنفط الخام، بسبب ارتفاع تكاليف نقله والمشاكل القانونية والإدارية المتصلة بإنشاء خطوط الأنابيب وإدارتها. فنظراً لأن الاستثمارات في إنشاء خطوط الأنابيب كثيفة رأس المال وطويلة الأجل ونظراً لما ينطوي عليه تقييم تكاليف وفوائد السماح بنقل الغاز من تعقيدات فمن الصعب على بلدان العبور التفاوض بشأن اتفاقات مؤاتية لنقل الغاز، ويفتقر عدد كبير من هذه البلدان بصورة كبيرة إلى الاستعدادات اللازمة لهذه المهمة[٧].

٩- ويرتبط استكشاف الغاز الطبيعي وإنتاجه ارتباطاً وثيقاً باستكشاف النفط وإنتاجه. بيد أن خصائص نقل الغاز الطبيعي وتوزيعه مختلفة إلى حد ما عن خصائص نقل النفط وتوزيعه، وهي أقرب إلى خصائص نقل الكهرباء وتوزيعها[٨]. وكانت السيطرة تقليدياً على قطاع الغاز للمرافق المتكاملة رأسياً المملوكة للدولة؛ غير أن دخول المنافسة في بعض البلدان قد غير هذا النمط، وسمح بظهور متعهدين مستقلين. وفي الأسواق المحررة، تم فصل نقل الغاز عبر خطوط الأنابيب - الذي ما زال احتكاراً طبيعياً - عن الوظائف الأخرى، أي الإنتاج وتجارة الجملة والتجزئة. فوجود نظام لدخول الغير يعطي أي منتج للغاز القدرة على نقل منتجه إلى السوق النهائية وأي عميل القدرة على شراء الغاز من أي منتج أو تاجر جملة. وقد حفّزت حرية الحصول على خدمات النقل وخدمات أخرى مثل التخزين ظهور أعداد ضخمة من التجار. والتجار، بشرائهم الغاز من مُنتج واحد أو أكثر وإعادة بيعه فيما بعد إلى آخرين يمكنهم بيعه بدورهم، ليسوا مجرد وسطاء في سلسلة التوريد - بل أنهم يتنافسون مع الموردين التقليديين[٩].

جيم - الفحم

١٠- الفحم هو الوقود الأحفوري الأكثر وفرة ومصدر الطاقة الأرخص في عدد كبير من البلدان. وتمثل تدفقات التجارة الدولية في الفحم ما يزيد قليلاً على ١٠ في المائة من الاستهلاك الإجمالي[١٠]. وتتولى شركات الخدمات توفير خدمات تعدين الفحم وإعداده للآخرين على أساس تعاقدي أو مقابل رسوم. ويبدو أنه يجري نقل الفحم وتوزيعه بنفس الطرق المتبعة بالنسبة للسلع الأخرى[١١]. ويتزايد طلب صناعة الفحم على الخدمات مع تزايد كثافة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع لتحسين الكفاءة وتقليل تأثيره السلبي على البيئة.

دال – الكهرباء

١١- يمكـــن التمييز بين أربع وظائف رئيسية في قطاع الكهرباء. وأولى هذه الوظائف هي *التوليد*، أي تحويل الطاقـــة الأولـــية إلى طاقة كهربائية – ويشمل ذلك تشغيل محطات الكهرباء والحصول على الطاقة الأولية. أما الوظيفة الثانية فهي *النقل*، أي نقل الطاقة الكهربائية بأحجام كبيرة من المولدات أو مصادر الاستيراد إلى مستوى الـــتوزيع وإلى بعـــض كبار العملاء النهائيين، بما في ذلك نقل الطاقة الكهربائية بين شبكات الكهرباء و/أو بين البلدان. ومشغّل شبكة النقل هو الكيان المسؤول عن تشغيل شبكة نقل الجهد العالي وهو المركز التقني لأي شبكة للكهرباء. *والتوزيع*، وهو الوظيفة الثالثة هو نقل الطاقة الكهربائية من شبكة النقل إلى العملاء النهائيين عن طريق خطـــوط توزيع الجهد العالي والمنخفض. أما الوظيفة الرابعة – وهي *التوريد* – فهي بيع الكهرباء للمستخدمين النهائـــيين، وقـــراءة العدادات وإعداد الفواتير، وتوفير المعلومات والمشورة والتمويل. ويظل النقل والتوزيع من الاحتكارات الطبيعية في مناطق جغرافية معينة، ولذا فإن الوصول إلى الشبكة بشروط غير تمييزية أساسي للموردين الجـــدد في سوق الكهرباء. وتشمل جميع خطط الإصلاح في القطاع درجة معينة من الفصل بين إدارة الشبكات وتولـــيد الكهرباء لمنع المرافق الاحتكارية السابقة من الاحتفاظ بامتيازاتها المتعلقة بالوصول إلى الشبكة لمعاملاتها الخاصة في مجال الكهرباء.

١٢- ويجـــوز تنظـــيم شراء وبيع الكهرباء بالجملة إما بالعقود الثنائية أو بآلية تجميع تكون بمثابة عقد متعدد الأطـــراف ومحـــدد مســـبقاً فـــيما بين المشتركين في السوق. ومجمّع الكهرباء هو سوق تنافسية مفتوحة للطاقة الكهربائية، تعمل مثل سوق الأوراق المالية. وتكتسب فكرة إقامة أسواق تنافسية لبيع الكهرباء بالجملة قوة دفع بالتدريج: فمجمعات الكهرباء تعمل حالياً في عدة بلدان أوروبية، وفي مقاطعة ألبرتا في كندا (انظر الإطار ٢)، وفي أستراليا وشيلي والأرجنتين. وينبغي تنظيم مجمعات الكهرباء بعناية بوضع ضوابط لضمان الوصول الحر وغير التمييزي إلى المجمّع لجميع العناصر الفاعلة ولمنع استغلال القوة السوقية (انظر الإطار ٣).

الإطار ٢

مجمعات الكهرباء: تجربة ألبرتا

هناك مجمع للطاقة الكهربائية يعمل في ألبرتا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولكل ساعة من ساعات اليوم الـــتالي، يعرض الموردون الكهرباء على المجمع بمختلف الأسعار ومختلف الكميات. ويشمل الموردون المتعاملين في الســـوق ومنتجي ومستوردي الكهرباء المستقلين. وفي الوقت ذاته، يدرج المشترون (أي تجار التجزئة، والعملاء المباشـــرون والمصـــدرون) في عطاءاتهم كمية الكهرباء التي هم على استعداد لشرائها بمختلف الأسعار. وتُرتب العطاءات من أعلى إلى أدنى تبعاً للاستعداد للدفع. وتشكل هذه العطاءات والعروض الأساس للتنبؤ بكمية الطاقة

المطلوبـــة من الشبكة في ساعة محددة وبوحدات التوليد التي ستستخدم في تلبية الطلب على الشبكة. ويُعلن سعر واحد لكل ساعة ويُباع مجموع الطاقة بسعر المجمع المعلن للساعة. وفي هذا النظام، تُستخدم المولدات الأقل تكلفة أولاً ولا يـــتم اللجوء إلى المولدات الأعلى تكلفة إلا عند الضرورة لمعالجة حمل أعلى. وقد أُنشئ المجمع بموجب قانون المرافق الكهربائية. ويتولى مجلس مستقل لمجمع الطاقة إدارة المجمع وهو مسؤول عن عملياته. وبالإضافة إلى ذلك، يُشرف مدير مستقل للنقل على استخدام شبكة النقل من جانب المشترين والبائعين لضمان أسعار عادلة، وفرص وصول غير تمييزية لجميع المشتركين في السوق وأداء مأمون ويعتمد عليه للشبكة. غير أن أسعار الكهرباء شهدت زيادات حادة للغاية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ والربع الأول من عام ٢٠٠١ نتيجة لعدم وجود طاقة توليد جديدة. ورغم توقع استجابة الصناعة في نهاية الأمر بتوفير طاقة جديدة، فقد تعرضت حكومة ألبرتا لانتقاد شديد من عدة دوائر لإساءة معالجتها للتحول إلى بيئة جديدة أزيلت فيها.

المصـــــــدر: Alberta Department of Resource Development, Power of Competition, website www.resdev.gov.ab.ca/electric/rgeneral/poc-5htm.

١٣- وتتخصـــص شركات الخدمات حالياً في شراء الكهرباء بالجملة نيابة عن العملاء النهائيين. وتتوافر الآن عدة مواقع لتوفير خدمات التجارة المباشرة والوساطة في مجال الكهرباء وغيرها من منتجات الطاقة[١٢]. ويقوم تجار الكهرباء والوسطاء بتجميع الإمدادات من الطاقة، ومقايضة شكل من أشكال الطاقة بأشكال أو خدمات أخرى؛ فهـــم مثلاً يوفرون طاقة إضافية في ساعات الذروة في استخدام الكهرباء[١٣]. وتعرض شركات خدمات الطاقة صـــفقات من السلع والخدمات الرامية إلى تحقيق وفورات في الطاقة وتحديد وتقييم فرص التوفير في الطاقة يسدد ثمنها من الوفورات المتحققة[١٤]. وصاحب إنشاء معظم أسواق تجارة الجملة للكهرباء تطوير للأسواق المالية لإدارة المخاطـــر الكامنة في أي تجارة في السلع. وأصبحت الأسواق المالية الفعالة للكهرباء أداة حاسمة الأهمية في إدارة تقلبات الأسعار.

١٤- ويمكـــن الـــنظر إلى الكهرباء على أنها سلعة وخدمة في آن واحد. ورغم أن واضعي الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قد اختاروا عدم تصنيفها كسلعة، فإن بعض الأطراف المتعاقدة في الغات أدرجـــت فـــيما بعد الكهرباء في عملياتها الخاصة بتثبيت التعريفات الجمركية. ورغم أن نظام الوصف والترميز السلعي التوافقي الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية يعتبر الطاقة الكهربائية سلعة، فإن هذا التصنيف اختياري، ومـــن ثم فإن بلدان منظمة الجمارك العالمية ليست ملزمة بتصنيفها كسلعة لأغراض التعريفات، مما يعني أن بعض الـــبلدان لا تعتـــبرها ســـلعة بل خدمة[١٥]. وفي اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة الذي تلاه، تخضع الكهرباء للأنظمة المتعلقة بالتجارة في السلع. وتتفق الغالبية حالياً على أن إنتاج الطاقة الأولية والثانوية لا يشكل خدمات خاضعة للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بل أنه ينتج

سلعاً تخضع التجارة فيها لقواعد الغات. بيد أن من الشائع، من ناحية أخرى، اعتبار النقل والتوزيع من الخدمات إذا ما كان يجري توفيرهما على حدة.

الإطار ٣

أزمة الكهرباء في كاليفورنيا

عانى سكان كاليفورنيا من سلسلة من حالات الطوارئ المتصلة بالكهرباء في الربع الأول من عام ٢٠٠١ بسبب عجز المرفقين الرئيسيين للكهرباء، التابعين للدولة، عن شراء الكهرباء بسبب القيود المالية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ اضطر المرفقان إلى شراء كهرباء بمبالغ تزيد كثيراً (بمقدار خمسة أمثال) على المسموح لهما بتقاضيه من عملاء التجزئة؛ ونتيجة لذلك، تجاوزت ديونهما المتراكمة ١٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت أسعار الجملة بسبب نقص العرض وحدوث ارتفاع مفاجئ ومفرط في الطلب. ونتيجة لضعف طاقة النقل كان من الصعب استيراد الكهرباء من الولايات المجاورة. وزاد من تأثير أزمة العرض القواعد الهيكلية التي ألزمت المرافق بشراء كل ما تحتاج إليه من كهرباء من سوق واحدة – هي سوق الكهرباء التابعة للدولة – قبل التاريخ بفترة لا تزيد عن يوم واحد. وكان الهدف من ذلك هو منع العقود الطويلة الأجل بين العناصر الفاعلة الرئيسية من تضييق نطاق المنافسة. ونتيجة لذلك دخل عنصر عن عناصر تقلبات الأسعار ثبت خروجه عن نطاق التخطيط المالي. ويشير البعض إلى أن الحالة الراهنة هي نتاج لعملية التحرير التي لم يوضع تصور جيد لها منذ البداية. وعندما تحول قطاع الكهرباء من هيكل منظم إلى هيكل معتمد على السوق، بذل جهد لمراعاة شواغل أصحاب المصلحة جميعهم – وهم بصورة رئيسية المرافق التي أرادت تعويضاً عن "التكاليف المتخلفة" (التكاليف المتخلفة – التي يتميز بها التحول بين النظم الخاضعة لضوابط – هي التكاليف غير المستهلكة للاستثمارات السابقة والتي من المقرر استردادها بأسعار الاحتكارات المنظمة ولكنها لن تُسترد في إطار المنافسة)؛ ومنظمات المستهلكين التي أرادت استمرار المعاملة الخاصة لفئات بعينها؛ ومنظمات الخضر التي أرادت إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية وعارضت بناء طاقة توليد جديدة. وبما أن هناك تعارضاً إلى حد ما بين هذه الشواغل، لم تتمكن السوق المحررة من الأداء السليم. ومن ناحية أخرى، بما أن قطاع الكهرباء بالغ الحساسية من الزاويتين الاجتماعية والاقتصادية، فمن الصعب إصلاحه بدون الاهتمام بمواقف أصحاب المصلحة الرئيسيين. وهناك درس آخر يمكن استخلاصه من تجربة كاليفورنيا وهو أن الإصلاح لا يقتصر على المنافسة فحسب، بل يشمل أيضاً الاستثمار الملائم في التوليد والنقل وينبغي أن يقترن بهياكل تنظيمية مخططة بعناية. ويتعين على البلدان النامية القائمة بإصلاح هيكلي في قطاع الكهرباء أن تضع في اعتبارها هذه المشاكل التي قد تزداد حدة في ظل ندرة الموارد المالية والإدارية وضخامة عدد الأسر المعيشية والصناعات التي لا يمكنها دفع السعر الملائم للكهرباء.

المصادر: "The electricity crisis in California: Causes and consequences", *Oxford Analytica*, 30 January 2001; "California's Power Crisis", *Economist*, 20 January 2001; "When the lights go out", *Economist*, 20 January 2001; "Light on solutions"; *Economist*, 13 January 2001; "Serious flaws hinder power market", Energy & Utilities Review, *Financial Times Special Report*, December 2000.

هاء – الطاقة النووية

١٥- في السبعينات، بدت الطاقة النووية مصدراً مستقراً واقتصادياً للطاقة. بيد أن نموها قد توقف منذ ذلك الحين، بسبب انخفاض أسعار الوقود الأحفوري وتزايد القلق العام[١٦]. ومع ذلك، يعتقد عدد متزايد من الخبراء حالياً أن الحاجة ستدعو إلى بحثها بجدية حتى يتمكن العالم من تلبية الزيادة الحادة المتوقعة في الطلب على الطاقة وتقليل الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون. وترتبط الخدمات النووية الرئيسية، التي يوفرها عادة موردون مختلفون، بعملية التحويل؛ والخدمات الهندسية وخدمات إدارة المشاريع؛ وخدمات التفتيش والصيانة؛ وخدمات الأمان النووي؛ والخدمات المتصلة بالتخلص من نفايات الوقود النووي؛ والبحوث والتطوير[١٧].

١٦- وتشمل المادة الرابعة عشرة مكرراً من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من بين الاستثناءات الأمنية اتخاذ الأعضاء لأي إجراء لحماية مصالحهم الأمنية الأساسية "المتصلة بالمواد الانشطارية والانصهارية أو المواد التي تشتق منها هذه المواد". وليس من الواضح ما إذا كان من المحتمل تعرض مصلحة أمنية أساسية للخطر في التجارة الدولية في خدمات الطاقة النووية للأغراض السلمية[١٨].

واو – الطاقة المتجددة

١٧- تشمل الطاقة المتجددة الطاقة غير المائية المتجددة مثل الطاقة الأحيائية والطاقة الحرارية والطاقة الفولطائية الضوئية الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الميكانيكية والحرارية للمحيطات، والطاقة الحرارية الأرضية. وتدخل التطبيقات المائية الصغيرة والبالغة الصغر أيضاً في إطار التعريف المشترك للطاقة المتجددة[١٩].

١٨- وتتوزع الطاقة المتجددة بقدر أكبر من التساوي مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية كما أنها أكثر ملاءمة للبيئة عادة. ولا تعكس الطاقة المتجددة المقامة حالياً سوى جزء من الجهد المقدر[٢٠]. ومن المتوقع أن يؤدي رأس المال والمهارات والتكنولوجيا التي ستحتاج إليها البلدان مع تحولها إلى موارد الطاقة المتجددة لتغطية جزء من النقص في الطاقة وبلوغ الأهداف الإنمائية إلى تزايد الطلب على أنشطة مثل الهندسة والخدمات الاستشارية والبحوث والتطوير والتصميم ودراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي ورصد البيئة.

١٩- وتساهم الطاقة غير التجارية بنحو ٢ في المائة من استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية، لكنها تساهم بمتوسط قدره ٣٠ في المائة في البلدان النامية. وفي بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل، تساهم الكتلة الحيوية التقليدية بنسبة ٩٠ في المائة أو أكثر من الاستهلاك الإجمالي للطاقة[٢١].

ثالثاً- التجارة الدولية في خدمات الطاقة والحواجز التجارية

٢٠- قد تجري التجارة في خدمات الطاقة وفقاً للطرق ١ (التجارة عبر الحدود) و٣ (الوجود التجاري الأجنبي) و٤ (حركة الأشخاص الطبيعيين). وتلائم الطريقة الأولى بصورة خاصة خدمات التجارة والوساطة المباشرة والخدمات المهنية التي يمكن أداؤها بالبريد أو بالطرق الإلكترونية، مثل الخدمات الاستشارية والقانونية. كما أنها تشمل الخدمات المتصلة بنقل الكهرباء والغاز عبر الحدود عن طريق خطوط الأنابيب والشبكات المترابطة. أما الطريقة الثالثة فهي بالغة الأهمية لأنها تشمل مختلف أشكال الوجود التجاري الأجنبي، مثل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية ونظام منتجي الطاقة الكهربائية المستقلين[٢٢]. وتشمل الطريقة الرابعة حركة المهنيين المهرة الذين يقدمون الخدمات التقنية والإدارية، وحركة العاملين شبه المهرة وغير المهرة اللازمين على سبيل المثال لبناء المرافق والشبكات وتحسينها.

٢١- ويواجه موردو خدمات الطاقة حواجز أمام التجارة في الخدمات مألوفة في القطاعات الأخرى، مثل الحاجة، فيما يتعلق بالطريقة الأولى، إلى تصديق موظف فني محلي على العمل القانوني أو الهندسي أو الاستشاري المقدم من الخارج. وفي حالة الطريقة الثالثة، تشمل الحواجز القيود على حصة الأجانب، وشروط الجنسية لكبار الموظفين و/أو غالبية المديرين وضآلة الإمكانيات المتاحة للأجانب للجوء إلى المحاكم في حالة حدوث نزاعات مع الشركاء المحليين، والقيود على الملكية الأجنبية للمرافق أو الأراضي، وتفضيل الشركات المحلية، وقواعد التوريد الحكومي. وفيما يخص الطريقة الرابعة، تشمل الحواجز الصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح العمل، وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية التي تم الحصول عليها في الخارج، والقيود الزمنية على وجود الخبراء الأجانب، ومعايير الحاجات الاقتصادية.

٢٢- وتشمل الحوافز التجارية الخاصة بأداء خدمات الطاقة، فيما يتعلق بالطريقة الأولى، تقييد فرص الوصول إلى شبكة النقل، وتقييد حقوق العبور، ورسوم النقل غير العادلة أو غير الشفافة، وإخضاع التجارة في الطاقة عبر الحدود لشرط الوجود التجاري، والقيود على نقل رؤوس الأموال عبر الحدود لتمويل الصفقات المتصلة بالطاقة. وفيما يتعلق بالطريقة الثالثة، قد تشمل القيود المحددة الصعوبات في الحصول على فرصة وصول غير مقيدة، بسعر تنافسي، إلى شبكات النقل والتوزيع بسبب الحقوق الخاصة والاحتكارات الموجودة من قبل (ويحدث ذلك أيضاً في عدد كبير من قطاعات الخدمات الأخرى، مثل النقل الجوي والاتصالات). ولهذا، قد يتطلب تحرير التجارة في خدمات الطاقة بعض الضمانات التنافسية الرامية إلى تأمين الوصول إلى مرافق الشبكات النادرة (انظر الإطار ٤). ومن الممارسات المعتادة التي يتبعها المتنافسون الراسخون هي تطبيق تخفيض مؤقت في الأسعار لمنع الوافدين الجدد من بناء استراتيجياتهم التجارية. ويمكن مكافحة هذه الممارسات بفرض حد أدنى، بدلاً من حد أقصى، على الأسعار. فعلى سبيل المثال، تقوم ولاية تكساس التي بدأت عملية تحرير قطاع الكهرباء في عام ١٩٩٩، بتعزيز

المنافسة عن طريق فرض نظام للأسعار على المرافق الموجودة خلال السنوات الخمس الأولى من التحرير[٢٣]. وينظر إلى الأطر التنظيمية غير الشفافة على أنها حواجز تجارية. وبما أن بعض شرائح قطاع الطاقة تعتمد على الاستثمارات الضخمة التي لا يمكن استردادها إلا في الأجل الطويل، فإن القيود على الملكية والرقابة على المرافق تمثل حواجز خطيرة أمام إنشاء الشركات الأجنبية.

الإطار ٤

السوق الوحيدة للكهرباء في الاتحاد الأوروبي

ظل إنتاج الكهرباء في الاتحاد الأوروبي عشرات السنين معتمداً على الإنتاج الاحتكاري و١٥ سوقاً وطنية مستقلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد ثماني سنوات من المفاوضات، اعتمد التوجيه 96/92 EC (OJL27,30.1.1997) قصد الإسهام في أهداف سياسة الطاقة الثلاثة للاتحاد الأوروبي، وهي زيادة القدرة التنافسية، وتحسين الحماية البيئية، وزيادة أمن الإمدادات من الطاقة. ويتعلق التوجيه بإمكانية الوصول إلى الشبكة، وآليات الدخول في مجال توليد الطاقة الكهربائية ووصول بعض المستخدمين النهائيين إلى هيئات بديلة لتوليد أو توريد الطاقة الكهربائية في الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى إعادة الهيكلة الضخمة التي يتعين على الشركات الخضوع لها للتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة، يسمح التوجيه للبلدان بفتح أسواقها تدريجياً. ويشير إلى ثلاثة تواريخ للتحرير هي: ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، وهو التاريخ الذي كان يتعين فيه تحرير ٢٦ في المائة على الأقل من الطلب الوطني على الكهرباء وسُمح فيه للمستهلكين الذين يزيد حجم استهلاكهم عن ١٠٠ جيغاواط في الساعة سنوياً ("الحجم المرجعي") باختيار موردهم؛ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (حيث كان ينبغي تحرير ما لا يقل عن ٢٨ في المائة من الطلب الوطني على الكهرباء وحدد "الحجم المرجعي" عند ٤٠ جيغاواط في الساعة)؛ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (وهو التاريخ الذي سيتعين عنده تحرير مالا يقل عن ٣٣ في المائة من الطلب الوطني على الكهرباء، وسيحدد فيه "الحجم المرجعي" بمقدار ٩ جيغاواط في الساعة). غير أن معظم الدول الأعضاء تتحرك بسرعة تفوق المطلوب في التوجيه. وقد يحدث هذا النوع من الانفتاح المتدرج آثار فعالة مثيرة للاهتمام. وبما أن المنتفعين المتساويين في الحجم قد يخضعون لقواعد مختلفة للغاية في شراء الكهرباء، وإذا كان التحرير يحدث فعلاً انخفاض أساسي في الأسعار، فإن الشركات المتنافسة في السوق النهائية (سوق السلع) قد تدفع أسعاراً مختلفة للغاية للحصول على الكهرباء. وإذا كان لذلك آثار هامة على الربحية الإجمالية، فقد يمارس المنتفعون في الدول الأعضاء الأقل تحرراً ضغوطاً لتحقيق مزيد من التحرير المحلي. وقد تحدث الظاهرة نفسها على المستوى الدولي الأوسع.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي المعقود في ٢٣ و٢٤ آذار/مارس ٢٠٠١، أقر الهدف العام المتمثل في فتح الأسواق الوطنية للغاز والكهرباء، لكن خطة مفوضية الاتحاد الأوروبي بتحديد عام ٢٠٠٥ موعداً للسماح لجميع

الأوروبيين باختيار موردي الكهرباء والغاز قوبلت بالرفض. بيد أن رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي اتفقوا على أن باستطاعة المفوضية استخدام قانون المنافسة للضغط على البلدان لتحرير أسواقها ومنع الموردين المحتكرين من المنافسة غير النزيهة في الأسواق المفتوحة في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.

ورغم عملية التحرير، فهناك حواجز تجارية وما زالت المنافسة الحقيقية محدودة. وقد ثبت أن من الصعب للغاية مكافحة القوة السوقية للاحتكارات الوطنية واحتكارات القلة السابقة التي ما زالت تهيمن على معظم الأسواق المحلية. وما زال اكتساب فرصة وصول بلا قيود وبسعر تنافسي إلى شبكات النقل والتوزيع يمثل مشكلة، وبخاصة عندما تتحكم في هذه الشبكات شركات ضخمة متكاملة لها مصالح ثابتة في حرمان المنافسين من استخدام الشبكات. كما أن ملكية الأسهم المزدوجة المعقدة التي تربط شركات التوليد الإقليمية الضخمة ومتعهدي خدمات النقل بالمرافق التي تخضع لسيطرة المحليات قد أدت إلى تحالفات قوية ثبت أنها حاجز ضخم يصعب على الوافدين الجدد المحتملين اجتيازه.

وسيكون تنسيق رسوم النقل حاسم الأهمية في زيادة مبيعات الكهرباء عبر الحدود وتراجع القوة السوقية للموردين المحليين المهيمنين. وتوقفت الجهود الرامية إلى الاستعاضة عن الرسوم الوطنية والإقليمية برسم وحيد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بسبب عدم الاتفاق بين الدول الأعضاء. ويمنع ازدحام الشبكات الوطنية أيضاً التجارة الحرة. وأخيراً، تشهد أوروبا عمليات تملك واندماج ومشاريع مشتركة عبر الحدود بمعدل سريع للغاية يتجاوز مثيله في أي منطقة أخرى، نظراً لسعي الشركات إلى حماية حصتها في الأسواق الوطنية والفوز بحصة في الدول الأعضاء الأخرى. ويخشى أن تؤدي عمليات الاندماجات الضخمة في مجال الطاقة إلى حالة تحل فيها سوق وحيدة يهيمن عليها ستة أو سبعة مرافق بالغة الضخمة محل الاحتكارات واحتكارات القلة الوطنية.ورغم جهود المفوضية الأوروبية، يبدو أن إعادة هيكلة الشركات في قطاع الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي تتجاوز في سرعتها تحرير الأسواق.

ويشير البعض إلى أن من المحتمل أن تتبنى بلدان أخرى نموذج التحرير المبتكر في الاتحاد الأوروبي؛ ولذا فقد يكون على الشركات الراغبة في استكشاف أسواق جديدة مواجهة الصعوبات التي سبق وصفها في مجال الوصول إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، فإن الشركات الأوروبية التي تكتسب خبرة في مد نطاق أعمالها التجارية إلى أسواق أخرى داخل الاتحاد الأوروبي ستستخدم خبرتها في القطاع لتقوية مركزها في السوق الدولية وقد تعزز مراكزها المهيمنة في سوق الاتحاد الأوروبي لتصدير الخدمات إلى الأسواق الخارجية المحررة.

المصادر: European Commission, "Guide to the Electricity Directive", website: http://europa.eu.int/comm/energy/en/elec_single_market/memor.htm; International Energy Agency, *Electricity Market Reform: An IEA Handbook*, Paris, OECD/IEA, 1999; "Setback for single energy market plan: EU summit leaders in discord over liberalization dates", *Financial Times*, 26 March 2001; "Competition proves illusive: European electricity", *Financial Times*, 13 December 2000.

رابعاً- خدمات الطاقة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

٢٣- لا تشمل "قائمة التصنيف القطاعي للخدمات" لدى منظمة التجارة العالمية (الوثيقة MTN.GNS/W/120) مدخلاً شاملاً مستقلاً لخدمات الطاقة. ورغم أن التصنيف المركزي المؤقت للمنتجات بالأمم المتحدة لا يعتبر خدمات الطاقة فئة مستقلة، فإن مرفقه الأول يوفر خلاصة وافية للمنتجات المتصلة بالطاقة مدرجة تحت عناوين مختلفة في التصنيف المركزي للمنتجات، بما في ذلك الخدمات المتصلة بالطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتخلل خدمات الطاقة الهامة التصنيفات القطاعية الحالية. فالخدمات المعمارية والهندسية، والخدمات الاستشارية العلمية والتقنية، وخدمات الإنشاء، وخدمات تجارة الجملة وتجارة التجزئة فيما يتعلق بمعدات الوقود والطاقة، وخدمات النقل وعدد من الخدمات المالية هي، ضمن جملة خدمات أخرى، القطاعات الفرعية والقطاعات التي قد تكون وثيقة الصلة بقطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ترد ثلاثة أنشطة محددة متصلة بالطاقة بوضوح كقطاعات فرعية مستقلة في قائمة التصنيف الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

٢٤- وهناك مدخلان متصلان بالنفط والغاز. أحدهما هو "نقل الوقود" في إطار الفئة العريضة لخدمات النقل. ويصفه التصنيف المركزي للمنتجات بأنه "نقل النفط الخام أو المكرر ومنتجات النفط والغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب" (الفئة الفرعية ٧١٣١٠). أما المدخل الثاني فهو "الخدمات الثانوية للتعدين" التي تدخل في إطار فئة الخدمات التجارية الأخرى وتتصل بالأنشطة الأساسية للنفط والغاز. ويصفه التصنيف المركزي للمنتجات بأنه "خدمات مقدمة نظير رسم أو بموجب عقد في مجالي النفط والغاز، مثل خدمات الحفر وبناء أبراج الحفر، وخدمات الإصلاح وفك المعدات، وخدمات صنع القمصان الأسمنتية لآبار النفط والغاز (الشعبة ٨٨). بيد أن هذه الشعبة لا تشمل خدمات التنقيب عن المعادن، وخدمات استكشاف حقول النفط والغاز وخدمات مسح الزلازل والمسح الجيولوجي وتصنف هذه الخدمات في إطار "الخدمات الجيولوجية والجيوفيزيائية وغيرها من خدمات التنقيب العلمية" (الفئة الفرعية ٨٦٧٥١) تحت "الخدمات الاستشارية العلمية والتقنية ذات الصلة" (الفئة ٨٦٧٥).

٢٥- ويتعلق المدخل المحدد الثالث بالأنشطة النهائية للغاز والكهرباء: "الخدمات الثانوية لتوزيع الطاقة" (CPC 88700)، في إطار "الخدمات التجارية الأخرى". ويشير إلى "خدمات النقل والتوزيع نظير رسم أو بموجب عقد للكهرباء والوقود الغازي والأبخرة الغازية والمياه الساخنة على الأسر المعيشية والمنتفعين الصناعيين والتجاريين وغيرهم من المنتفعين".

٢٦- وبما أن قطاع الطاقة يتألف من سلسلة من الأنشطة المترابطة، فقد يحتاج مورد خدمات الطاقة إلى فرص وصول إلى السوق في عدد من قطاعات الخدمات ذات الصلة قصد توفير خدمته بشكل ملائم. وبما أن هذه

الخدمات موزعة بين جميع أجزاء نظام التصنيف، فإن شروط الوصول في سوق معينة قد تكون غير واضحة وقد تتسبب في عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بإمكانية أداء خدمة الطاقة بشكل فعال. ومن جهة أخرى، قد تعلن التزامات فيما يتعلق بقطاعات أخرى يمكن أن تحدث آثاراً غير متوقعة على قطاع الطاقة. وفيما يتعلق بتلك القطاعات الفرعية التي يمكن تحديدها بوضوح على أنها خدمات طاقة، فإن الالتزامات الحالية التي تعهد أعضاء منظمة التجارة العالمية بها محدودة للغاية (انظر المرفق). وهناك التزامات أخرى متصلة بالموضوع ترد في قطاعات الخدمات التي تشمل، فيما تشمل، الأنشطة المتصلة بالطاقة، وفي الالتزامات الأفقية السارية في جميع القطاعات.

خامساً- النقاش الجاري في منظمة التجارة العالمية

٢٧- بحثت لجنة الالتزامات المحددة التابعة لمنظمة التجارة العالمية مدى الحاجة إلى إنشاء قطاع محدد لخدمات الطاقة[٢٤]. ودعت الولايات المتحدة في اقتراح قدمته في أيار/مايو ٢٠٠٠[٢٥] إلى وضع تصنيف كامل لخدمات الطاقة يشمل سلسلة هذه الخدمات بأسرها لاستخدامه أساساً لجدول نموذجي يتيح لأعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ التزامات في جميع القطاعات المشمولة بالجدول النموذجي.

٢٨- وقد قُدمت حتى تاريخ نشر هذه المذكرة ستة اقتراحات بشأن خدمات الطاقة في إطار المفاوضات الجارية المتعلقة بالخدمات. وانطلقت الولايات المتحدة من اقتراحها السابق مضيفة إليه "دليلاً لتصنيف خدمات الطاقة"، يسمح بتحديد فئات عامة تتضمن خدمات الطاقة في إطار قائمتين للتصنيف المؤقت هما القائمة W/120 وقائمة التصنيف المركزي للمنتجات، بما في ذلك "الخدمات المعمارية" و"الخدمات الهندسية" و"خدمات الاستشارات الإدارية" و"أعمال التنصيب" و"خدمات تجارة الجملة". ويدعو الاقتراح إلى استخدام الدليل في التفاوض على أوسع التزامات ممكنة بشأن النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. ويشجع الاقتراح البلدان على إتاحة الدخول المؤقت للموظفين ذوي التخصصات الرفيعة اللازمين لتقديم خدمات الطاقة، وعلى تحرير حركة المعلومات والمعاملات الإلكترونية والنظر، في حال بدء المفاوضات بشأن السلع، في إلغاء التعريفات المفروضة على السلع المتصلة بالطاقة[٢٦]. وجرى تأكيد هذا النهج في التوصيات التي قدمها مؤخراً الفريق المعني بوضع سياسات الطاقة الوطنية لأجل رسم سياسة وطنية في مجال الطاقة في الولايات المتحدة. وتدعو إحدى هذه التوصيات إلى اتخاذ مبادرة للتجارة القطاعية من أجل توسيع نطاق الاستثمار والتجارة في السلع والخدمات المتصلة بالطاقة. وتحدد هذه التوصيات بلداناً منتجة للطاقة، بعضها أعضاء في منظمة التجارة العالمية (مثل فنزويلا وقطر والإمارات العربية المتحدة) وبعضها في سبيل الانضمام إليها (مثل الجزائر وأذربيجان وكازاخستان والمملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي) سيُطلب منها تحسين الوصول إلى التجارة والاستثمار في خدمات الطاقة.

٢٩- وتقترح الجماعات الأوروبية[٢٧] عدداً من القطاعات الرئيسية والفرعية ينبغي فيها تقديم التزامات في جميع طرائق التوريد تشمل طائفة واسعة من الخدمات المتصلة بالاستكشاف والإنتاج؛ وبناء مرافق الطاقة؛ والشبكات؛ والتخزين؛ والتوريد؛ وخدمات الاستخدام النهائي؛ ووقف التشغيل؛ وغير ذلك من الخدمات المتصلة بالطاقة مثل تنصيب تجهيزات الطاقة وصيانتها وتصليحها. وتقترح الجماعات الأوروبية عقد مزيد من المناقشات لبحث كيفية تحسين وتيسير التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين لأجل توفير خدمات محددة، بما ذلك تنقل موردي الخدمات التعاقدية.

٣٠- ويختلف اقتراح كندا[٢٨] عن اقتراح الولايات المتحدة واقتراح الجماعات الأوروبية في أنه يتلافى التصدي لمسألة أسواق الطاقة في مراحل الإنتاج المتقدمة ويركز بصفة رئيسية على خدمات النفط والغاز في مراحل الإنتاج الأولى، مشجعاً أعضاء منظمة التجارة العالمية على توسيع وتعميق التزاماتها في تحرير طرائق التوريد الأربع كلها. وبالإضافة إلى خانة "الخدمات التبعية للتعدين"، توجد في قطاعات رئيسية وفرعية أخرى من قائمة التصنيف الحالية خدمات متصلة بالنفط والغاز (مثل الخدمات العقارية، وخدمات الإيجار/إيجار الشراء، وخدمات الاستشارات العلمية والتقنية). ويمكن إدراج الخدمات المتصلة بقطاع الطاقة في "قائمة مرجعية" يستخدمها الأعضاء كمفكرة أثناء المفاوضات.

٣١- وترى النرويج[٢٩] أنه إذا أريد تحقيق خدمات للطاقة تتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية وجني ثمارها كاملةً واتخاذ التزامات مجدية اقتصادياً بشأن النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية فلا بد من مراعاة مجمل سلسلة الأنشطة التي ينطوي عليها تحديد الموارد وإنتاجها وإحالتها ونقلها وتوزيعها وبيعها وتسويقها. ويمكن وضع "قائمة مرجعية" أولية لخدمات الطاقة لاستخدامها أداةً تفاوضية تساعد الأعضاء في وضع جداول التزاماتهم، وتتضمن هذه القائمة الخدمات الهندسية، والخدمات الحاسوبية وتوابعها، وخدمات البحث والتطوير، وخدمات الاستشارات الإدارية، وخدمات تجارة الجملة، والخدمات البيئية. ولما كان عدد من الخدمات المدرجة يشمل أنشطة لها مستخدمان نهائيان أو أكثر، فإن الإشارة مقصورة على العنصر المتصل بالطاقة من هذه الأنشطة.

٣٢- أما اقتراح فنزويلا[٣٠] القائم على مبدأي مرونة مصادر الطاقة وخصوصيتها فيدعو إلى تصنيف قطاع خدمات الطاقة وفقاً لمعايير ثلاثة هي: مصادر الطاقة (مثل النفط والغاز والطاقة الكهرمائية)؛ ومراحل تجهيز الطاقة (مثل الخدمات المتصلة بالنقل والتوزيع والبيع)؛ والتمييز بين خدمات الطاقة "الأساسية"، وهي الخدمات المتضمنة مباشرةً في العمليات الرئيسية لسلسلة القيمة المضافة، والخدمات "غير الأساسية"، وهي الخدمات المتصلة بعمليات تدعم هذه السلسلة. وسيمثل هذا التصنيف المفصل الشرط المسبق لقيام أعضاء منظمة التجارة العالمية بوضع جداول التزامات التحرير في هذا القطاع الاستراتيجي، وسيحفظ للبلدان المرونة اللازمة لتحرير أسواقها وفقاً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وستكون المفاوضات المتعلقة بخدمات الطاقة مرتبطة بإنجاز الأهداف الإنمائية

للبلدان النامية، ولا سيما قدرتها على مواصلة استخدام خدمات الطاقة حافزاً على تنويع اقتصاداتها وتعزيز تنميتها وتدعيم قطاعها الخاص.

٣٣- وتقترح شيلي[٣١] أن تشمل المفاوضات مجمل خدمات الطاقة المتصلة بالصناعات الكهربائية والهيدروكربونية - أي الصناعات المتصلة بتوليد الطاقة وتحويلها ونقلها وتوزيعها وتوريدها - وتشدد على أن الإعانات تؤدي دوراً هاماً في قطاع الطاقة وأنها تعوق تطوير أسواق مفتوحة وتنافسية. وتدعو إلى التصدي لمسألة الإعانات في المفاوضات المتعلقة بتحرير قطاع خدمات الطاقة.

٣٤- وتقوم هذه الاقتراحات على افتراض أن تحسين النفاذ إلى الأسواق في قطاع خدمات الطاقة يمكن أن تترتب عليه آثار مفيدة لجميع البلدان؛ وأن المفاوضات المتعلقة بتحرير قطاع خدمات الطاقة لا ينبغي أن تتصدى لمسألة ملكية الموارد الطبيعية؛ وأن قطاع الطاقة سيظل منظماً على نحو يكفل تحقيق أهداف عامة. وتسلم هذه الاقتراحات بأن البلدان بلغت أطواراً مختلفة في وضع الأنظمة وأن التزاماتها ستعبر بالتالي عن المستويات الحالية لإصلاح الأسواق.

٣٥- ويشير الاقتراحان النرويجي والفنزويلي إلى ضرورة تعزيز التجارة للجميع وضمان نصيب من التجارة الدولية للبلدان النامية. ويدعو اقتراحا الولايات المتحدة والنرويج إلى وضع ورقة مرجعية مماثلة للورقة المرجعية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، يكون الغرض منها ضمان الشفافية في صياغة القواعد وتنفيذها، ووصول الغير إلى شبكات الطاقة وارتباطه بها بلا تمييز، ومنع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة النزيهة في خدمات الطاقة عموماً. ويغفل اقتراح الجماعات الأوروبية الحاجة إلى ورقة مرجعية، ولكنه يدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى وضع إطار تنظيمي لقطاع خدمات الطاقة يتسم بقدر مناسب من الشفافية والموضوعية وتيسير المنافسة. وتشير الجماعات الأوروبية والولايات المتحدة إلى أنشطة الطاقة بصرف النظر عن مصادرها والحساسيات السياسية والاستراتيجية واختلاف الأطر التنظيمية. وتوصي الولايات المتحدة بإلغاء التعريفات المفروضة على السلع المتصلة بالطاقة.

٣٦- ويشير اقتراح الولايات المتحدة إلى مفهوم "الحياد التكنولوجي"، وهو مفهوم استُحدث في المفاوضات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية ويُقصد به أنه إذا لم ترد إشارة محددة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة في توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية فإن الالتزامات المحددة ستشمل بصفة آلية جميع الوسائل التكنولوجية، أي الخدمات المنقولة عبر جميع أنواع الكبلات أو المنقولة لاسلكياً أو بالسواتل. ولكن إذا طبق أعضاء منظمة التجارة العالمية تدابير مختلفة في تنظيم النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، تبعاً لنوع التكنولوجيا، فعليهم إدراجها في التزاماتهم.

٣٧- ويرى مقترحو النهج القطاعي على اختلافهم أنه يؤدي أغراضاً شتى، ويعتبرونه في المقام الأول وسيلةً إلى تيسير مزيد من الانسجام في المفاوضات من حيث إنه يتيح للمتفاوضين صورة أوضح عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاعات الفرعية عند اتخاذ التزامات محددة. وتطمح بعض الاقتراحات إلى أكثر من ذلك إذ تهدف إلى تحقيق درجة قصوى من التزامات التحرير في هذا القطاع، كما حدث مثلاً بالخدمات المالية التالية لجولة أوروغواي والمفاوضات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية. ويتيح النهج القطاعي أيضاً التفاوض على أحكام تنظيمية إضافية. وقد أُعدت الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية اعترافاً بأن التزامات التحرير المتخذة في هذا القطاع تستوجب أحكاماً إضافية خاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية (الترابط) غايتها ضمان إتاحة الالتزامات نفاذاً فعلياً إلى الأسواق. وأفيد أن لنقل الكهرباء والغاز جوانب كثيرة مشتركة مع الاتصالات السلكية واللاسلكية وأنه ينبغي التفاوض على ورقة مرجعية ذات هدف مماثل. وأفيد أيضاً أن إدراج أنظمة إضافية يمكن أن يكفل التنفيذ الفعال للفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة، ومن ثمّ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لضمان قيام الشركات الموردة في البلدان المتقدمة بتوفير الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات كشرط للتمتع بالنفاذ إلى الأسواق المنصوص عليه في الالتزامات المتخذة في القطاع. ويمكن أيضاً إدراج التزامات الخدمات العامة في ورقة مرجعية.

سادساً- الآثار على البلدان النامية

٣٨- تواجه البلدان النامية إذن تحدياً يتمثل في تحسين الاعتماد على الطاقة وفعالية الوصول إليها، وزيادة حصتها من الأنشطة التجارية الخاصة بالطاقة في آن واحد. ويستدعي تحقيق هذين الهدفين توافر المعارف والخبرات والتكنولوجيا والدراية الإدارية التي تسمح للبلدان النامية بمواصلة تحسين قطاع الطاقة لديها والاستفادة من مواردها الطبيعية.

٣٩- وتعَد البلدان النامية المنتجة للطاقة مستورداً رئيسياً لخدمات الطاقة التقليدية، مثل الخدمات المتصلة باستكشاف النفط والغاز، وإقامة الآبار ومد الأنابيب، وتوفير خدمات الحفر، وتنصيب أبراج الحفر. وكثيراً ما يتجاوز توفير هذه الخدمات قدرات البلدان النامية لاتسامها المتزايد بالتعقيد والاعتماد المكثف على التكنولوجيا. واتخذت هذه البلدان التزامات قليلة في هذا القطاع الفرعي في جداولها المقدمة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ولذلك لا تزال لديها المرونة اللازمة لكي تحرر تجارتها حيثما ترى أن هذا التحرير يتفق على خير وجه مع أهداف سياسة الطاقة المحلية، ولكي تطلب لقاء ذلك تنازلات هامة.

٤٠- ولم يعمد سوى عدد محدود من البلدان النامية إلى إصلاح قطاع الطاقة إصلاحاً هيكلياً؛ ولهذا السبب لم تطور هذه البلدان الخدمات الناشئة في مجال الطاقة التي تنبثق عادةً من حل نُظُم الطاقة المتكاملة وفتح الأبواب أمام

المنافسة ولا سيما في حقلي الغاز والكهرباء. ويتيح حسن استيعاب تجارب البلدان التي طبقت إصلاحات في قطاع الطاقة لديها وسمحت بظهور أسواق تنافسية في مجال الطاقة وضع سياسات محلية فعالة في هذا المجال. وتشمل الخدمات الإضافية الناشئة الخدمات المتصلة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة والاتجار بحقوق الانبعاثات (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥

الخدمات الناشئة في مجال الطاقة والاتجار بالانبعاثات

تتصل إحدى القضايا الرئيسية التي لها آثار في قطاع خدمات الطاقة وفي التنمية بما يمكن أن تحدثه انبعاثات غازات الدفيئة من احترار عالمي وبالاستراتيجية الموضوعة لمواجهة هذا التهديد. ويعد بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ الصك الأساسي لهذه الاستراتيجية، فهو يفرض على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حدوداً للانبعاثات ملزمة قانوناً والتزامات بخفضها. وينبغي خفض الانبعاثات أولاً عن طريق التدابير الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجيز البروتوكول للأطراف أن تفي بجزء من التزاماتها عن طريق خفض الانبعاثات في الخارج بثلاث طرائق هي: الاتجار الدولي بالانبعاثات، والتنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة. وآلية التنمية النظيفة هذه هي الوسيلة الوحيدة للاتجار بالانبعاثات مع البلدان النامية (الاتجار العالمي). ومن شأن هذه الآليات أن تحسن فعالية خفض الانبعاثات بالقياس إلى تكلفتها عن طريق استغلال الفوارق القطرية في التكاليف الحدية لخفض الانبعاثات. ويوجد في الوقت الراهن خلاف جوهري حول حصة خفض الانبعاثات التي ينبغي أن تراعيها الآليات المرنة. وكان التضارب بين موقفي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن الأهمية النسبية للتدابير الداخلية والآليات المرنة لأجل تحقيق التزامات خفض الانبعاثات أحد العوامل التي أدت إلى فشل الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وفي الوقت الحاضر، يكتنف مستقبل الاتفاق غموضٌ شديد بسبب معارضة الولايات المتحدة لأهداف كيوتو. إلا أن الكثيرين يعتقدون أن السبيل إلى الخروج من المأزق هو تفسير البروتوكول تفسيراً أكثر مرونة يفسح مجالاً أوسع للاتجار بالانبعاثات. ولذلك قد ينشأ من الاتجار بحقوق إطلاق الانبعاثات قطاع خدمات مدر للأرباح. وتتيح أوجه التعقيد التي ينطوي عليها وضع مخططات الاتجار بالانبعاثات وتنفيذها ورصدها والتحقق منها وتصميم وتنفيذ برامج لاعتماد مشاريع محددة مجالاً واسعاً لتطوير مختلف أنشطة الخدمات في السوق. ويُتوقع أن يصبح لكل من الاتجار الدولي بالانبعاثات وآلية التنمية النظيفة ثقل لا يستهان به في السوق، كما يُتوقع أن يصبح الاتجار بالانبعاثات إجمالاً واحداً من أكبر الأسواق السلعية في العالم. ويقدَّر حجم السوق المحتملة لآلية التنمية النظيفة بمبلغ يتراوح ما بين ٥ و١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً على شكل تدفقات مالية

إلى البلدان النامية. إلا أن جانباً كبيراً من إمكانات هذه السوق الضخمة يتوقف على الاستراتيجيات التي سيجري اتباعها في مكافحة تغير المناخ.

وستتكون الخدمات في إطار مرفق آلية التنمية النظيفة بصفة رئيسية من أنشطة خاصة بتصميم وتنفيذ المشروع الأساسي (مثل تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، والتماس موافقة الحكومات المضيفة والتراخيص اللازمة)؛ والخدمات المتصلة بآلية الاعتماد (مثل تسجيل المشروع لكي يعتمده كيان منفذ لآلية التنمية النظيفة؛ ورصد صافي الانبعاثات والاحتفاظ بسجلاتها؛ والتصديق على خفض الانبعاثات؛ وتقسيم الأرصدة وغيرها من إيرادات المشاريع بين المستثمرين)؛ وأنشطة الخدمات الرامية إلى ضمان تشجيع المشروع للتنمية المستدامة في البلد المتلقي (مثل التحقق من الامتثال لمعايير أهلية محددة كشرط مسبق لتسجيل المشروع والتصديق على الأرصدة؛ ونقل التكنولوجيا).

وأبرزت التجارب الأولى في مجال الاتجار بالانبعاثات الدور الأساسي الذي تؤديه الشركات الاستشارية الكبيرة في البلدان الصناعية في إقامة البنية التحتية للأسواق وصياغة فرادى الصفقات. ولذلك سيشكل الاتجار بحقوق الانبعاثات، على الأرجح، فرصة تجارية لموردي الخدمات في العالم المتقدم أساساً، وإن كان يشجع تحويل مبالغ مالية ضخمة إلى البلدان النامية. والواقع أن معظم الخدمات في هذا المجال تنطوي على أنشطة معقدة تحتاج إلى خبرات فنية تتجاوز في الوقت الحاضر قدرات البلدان النامية.

ومن المتوقع أن تكتفي البلدان النامية بتلقي التدفقات المالية من دون أن تؤدي دوراً فاعلاً في تصميم سوق الانبعاثات، وتترتب على ذلك بعض الآثار الهامة فيما يخص إحراز هدفي آلية التنمية النظيفة، أي توفير خيارات امتثال فعالة من حيث التكلفة للبلدان المتقدمة ومساعدة البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة. والراجح أن يتوقف إحراز هذين الهدفين إحرازاً منصفاً على الصياغة الفعلية لفرادى الصفقات. ويغدو عنصر الخدمات أساسياً لتحقيق هذا الغرض. وقد يفضي نقص قدرة الخدمات المحلية في ميدان الانبعاثات والاعتماد الشديد على الخبرات الوافدة من البلدان المتقدمة إلى حالة لا تتسم بالتكافؤ بين الوفاء بالالتزامات وفاءً فعالاً من حيث التكلفة وتحقيق التنمية.

المصادر: "Europe's air of self-righteousness"، موقع صحيفة الفايننشال تايمز على شبكة الويب، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ "Hot air about global warming"، موقع صحيفة الفايننشال تايمز على شبكة الويب، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ Vrolijk, C., The Potential Size of the Clean Development Mechanism المؤتمر الدولي الثاني، الأسواق الناشئة للاتجار بالانبعاثات، لندن، ٢٦-٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الموقع على شبكة الويب: http://www.riia.org/Research/eep/eeparticle.html؛ الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، *آلية التنمية النظيفة: إقامة شراكات دولية بين القطاعين العام والخاص في إطار بروتوكول كيوتو: قضايا تقنية ومالية ومؤسسية*، جنيف، الأمم المتحدة، تموز/يوليه ٢٠٠٠، الصفحة ٩.

٤١- وتواجه البلدان النامية فيما يبدو مجموعة من المسائل في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الخدمات. ففيما يخص **التصنيف**، سيسمح تعريف "خدمات الطاقة" تعريفاً على درجة كافية من الدقة باتباع نهج للتفاوض على التزامات محددة يتماشى مع أهداف سياسة الطاقة. والمسألة الثانية هي إمكانية إلحاق التزامات التحرير **بأحكام إضافية** تعكس خصوصية قطاع خدمات الطاقة. ويمكن أن تتصل هذه الخصوصية *بجوانب الترابط* التي يتسم بها نقل الطاقة وتوزيعها (سبقت الإشارة إلى أهمية الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية) كما يمكن أن تتصل بأهمية *أحكام المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات*، مثل نقل التكنولوجيا والوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، بغية زيادة القدرة التنافسية لشركات البلدان النامية في توريد خدمات الطاقة. ويمكن وضع مجموعة إضافية من الشروط تهدف إلى ضمان إلحاق مجموعة من *التزامات "الخدمات العامة"* في الحالات التي يُسمح فيها لشركات أجنبية بالعمل في أسواق محررة للطاقة في البلدان النامية (انظر الإطار ٦). ومن شأن تضمين هذه الشروط في مرفق أو ورقة مرجعية تسري على القطاع أن يمكّن البلدان النامية من جني فوائد قد لا تستطيع التفاوض عليها تفاوضاً فعالاً مع شركاء تجاريين أقوى منها، أو مع مستثمرين في إطار ثنائي. والأهداف المتوخاة من ذلك هي: (أ) تهيئة ظروف تنافسية عادلة؛ (ب) الربط ربطاً واضحاً بين الطاقة والتنمية، بما في ذلك تحقيق أهداف الخدمات العامة؛ (ج) الحيلولة دون تنافس البلدان النامية فيما بينها لاجتذاب الاستثمارات إلى قطاع الطاقة عن طريق خفض شروطها إزاء الموردين الأجانب.

الإطار ٦

الخدمات العامة في قطاع الكهرباء

إن أسواق الطاقة أسواق لا يُنتظر أن تكون وحدها قادرة على الوفاء باحتياجات أشد الفئات السكانية ضعفاً أو حماية البيئة. ولذلك لا بد من وجود سياسات حكومية هادفة تتيح تسخير كفاءات السوق لحماية أهداف الخدمات العامة.

وتعتبر حكومات كثيرة قطاع الكهرباء خدمةً من الخدمات العامة؛ ولكن السؤال المطروح هو ما الذي يحدث للخدمات العامة في نظام محرر تتنافس فيه الشركات (المحلية والأجنبية) على الفرص التجارية؟

ولما كانت مشكلة عدم كفاية الإمداد الكهربائي واحدة من المشاكل الرئيسية التي تود البلدان النامية معالجتها بتحرير أسواق الطاقة لديها فقد تنظر في إمكانية إدراج إشارة واضحة إلى توفير الخدمات العامة إذا كُلفت جهات خاصة بتوريد الكهرباء. ويمكن أن تركز القيود المفروضة على التزامات النفاذ إلى الأسواق بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على تدابير ترمي إلى ضمان الإنصاف، مثل تحديد أسعار قصوى للمستهلكين، وفرض رسوم موحدة في جميع المناطق أياً كانت التكاليف، وتوريد الطاقة إلى المناطق الريفية النائية وإن لم يكن ذلك مربحاً. ولكن إذا تنافست البلدان النامية فيما بينها لاجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى قطاع الكهرباء فقد تتمنع الشركات عن قبول التزامات الخدمات العامة إن هي لمست في موقف البلدان النامية ضعفاً في فرض التزامات الخدمات العامة في اتفاقاتها الاستثمارية وسياساتها الخاصة بإزالة الضوابط.

٤٢- ويمكن عزو نمو قطاع خدمات الطاقة، كما ورد بيانه أعلاه، إلى زيادة الطلب على الطاقة مقروناً بتخريج الأنشطة، أولاً عن طريق التعاقد مع شركات عبر وطنية في مراحل الإنتاج الأولى، ثم في مراحل الإنتاج المتقدمة، كما حدث مؤخراً، من خلال زيادة المنافسة وإلغاء الاحتكار ولا سيما في قطاعي الغاز والكهرباء. وتمكنت بعض البلدان النامية المنتجة والمصدرة للنفط لا من تشجيع إنشاء قطاع لخدمات الطاقة تحديداً فحسب بل تمكنت أيضاً من تعزيز قدرة التوريد في قطاعات الخدمات الأخرى الموردة لصناعة النفط (انظر الإطار ٧). ويمكن أن تأخذ بهذه النُهُج بلدان نامية أخرى.

٤٣- وفي البلدان النامية، تمول برامج المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف جانباً كبيراً من بناء مرافق الطاقة مثل محطات توليد الكهرباء والمحطات الكهرمائية. إلا أن الشركات المحلية غالباً ما تُستبعد من إجراءات طرح العطاءات لأنها لا تفي بشروط التأهيل المسبقة التي تفرضها المؤسسات المالية. وإحدى المسائل التي توليها البلدان النامية اهتماماً كبيراً تحسين قدرة شركاتها على التنافس بنجاح في ما يقام فيها من مشاريع بناء ممولة تمويلاً ثنائياً أو متعدد الأطراف. ومتى أتيح لهذه الشركات اكتساب الخبرة اللازمة وتعزيز قدرتها التنافسية فقد تستطيع تحويل هذه الخبرة والقدرة التنافسية إلى قدرة تصديرية[٣٢].

الإطار ٧

خدمات البناء المتصلة بالطاقة: حالة شركة النفط الفنزويلية

تعد فنزويلا ثاني أكبر منتج للطاقة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ولكنها أيضاً ثاني أكبر مستهلك للخدمات المتصلة بالطاقة، بما في ذلك الخدمات العمرانية والهندسية.

وفي عام ١٩٨٠، لم يكن في فنزويلا سوى ٢٥ شركة هندسية قادرة على إقامة مشاريع متوسطة الحجم تتراوح قيمتها ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٩٢، وصل عدد الشركات الهندسية التي تمتلك هذه القدرة إلى ٢٠٠ شركة، منها ٢٥ شركة طورت الخبرة اللازمة لإدارة مشاريع متطورة. واستطاعت هذه الشركات بصفة متزايدة تزويد شركة النفط المحلية، أي شركة النفط الفنزويلية، بخدمات البناء اللازمة لأنشطتها. وفي الوقت الحاضر، تفي الشركات المحلية بنسبة ٩٠ في المائة من احتياجات شركة النفط الفنزويلية في القطاع الهندسي.

وهذا الوضع هو ثمرة استراتيجية عامة وضعتها شركة النفط الفنزويلية لأجل تنمية القدرات المحلية في جميع القطاعات التي تحتاج إليها الشركة في عملياتها. ففي القطاع الهندسي، شجعت الشركة تطوير القدرات والخبرات في الشركات المحلية، وشجعت إقامة شراكات مع المؤسسات الأجنبية التي أبدت استعداداً لنقل التكنولوجيا وتدريب الموظفين ومشاطرة الشركات المحلية نظمها الخاصة بتصميم المشاريع ومراقبتها. إلا أنه وجب التصدي لمشاكل كثيرة وحلها قبل أن تمتلك شركات الهندسة المحلية المؤهلات اللازمة لتكون شريكاً تجارياً مناسباً لشركة

الـــنفط الفترويلـــية. ومن بين هذه المشاكل عجز الشركات الفترويلية عن التعامل مع المشاريع الكبيرة والمعقدة، ونقـــص فعاليتها المالية، ووجود قيود كبيرة في النظام المصرفي المحلي. ولذلك، قُسمت المشاريع الكبرى إلى عدة مجموعـــات "يســـهل التعامل معها"؛ ونُفذت مشاريع مشتركة احتل فيها تدريب الموارد البشرية حيزاً أساسياً؛ وحُددت معايير رفيعة في مجالات التصميم وتقدير التكاليف والتخطيط والبناء والتفتيش.

ونوعـــت شركات الهندسة الفترويلية التي توفر الخدمات لشركة النفط الفترويلية أنشطتها وباتت تساهم الآن في قطاعات صناعية أخرى، مثل الطاقة الكهرمائية والصناعة البتروكيماوية. إلا أنها لم ترقَ بعد إلى مصاف كبرى الشركات في السوق الدولية لبناء المشاريع المتصلة بالطاقة.

المصـــدر: عرض قدمه ممثل شركة النفط الفترويلية في اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بالتنظيم والتحرير في قطاع خدمات البناء ومساهمة ذلك في تنمية البلدان النامية، ٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٤٤- وقد يرغب اجتماع الخبراء في التصدي لعناصر استراتيجية قطاع خدمات الطاقة للبلدان النامية وصولاً إلى الأهـــداف التالـــية: (أ) ضمان كفاءة الوصول إلى الطاقة لجميع الشرائح السكانية؛ (ب) تعزيز القدرة التنافسية للـــبلدان النامـــية في توريد خدمات الطاقة في مختلف مراحل سلسلة إنتاج الطاقة؛ (ج) التفاوض على التزامات وأحكام إضافية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات تدعم إحراز هذه الأهداف. ويمكن في إطار كل بند من هذه البنود الرئيسية معالجة مجموعة من الأسئلة المحددة:

• (أ) '١' ما نوع السياسات الإنمائية التي ينبغي اتباعها لضمان توفير الطاقة للجميع بشكل موثوق به؟ '٢' مـــا السبيل إلى ضمان تعميم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة على عملية التنمية إجمالاً؟ '٣' أي تعاون دولي ينبغي توخيه لإحراز هذه الأهداف؟ '٤' هل تتيح إزالة الضوابط عن قطاع خدمات الطاقة في البلدان الصناعية فرصاً لمصدري خدمات الطاقة في البلدان النامية؟

• (ب) '١' مـــا السبيل إلى تنفيذ سياسات محلية تتيح تعزيز القدرة التنافسية لقطاع خدمات الطاقة وفقاً لالـــتزامات منظمة التجارة العالمية؟ '٢' ما الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لضمان نقل التكنولوجيا نقلاً كافياً إلى قطاع خدمات الطاقة في البلدان النامية؟

• (ج) '١' ما العناصر الرئيسية التي ينبغي توافرها في المفاوضات بشأن خدمات الطاقة لضمان انسجامها مـــع أهـــداف المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؟ '٢' هل يمكن اتخاذ إجراءات تكميلية على المستوى الإقليمي سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف الإنمائية؟ '٣' كيف يمكن تحديد أهداف تفاوضية لخدمات الطاقة تأخذ في الاعتبار مصالح مصدري الطاقة ومستورديها على حد سواء؟

المرفق

استعراض عام لالتزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في القطاعات الفرعية لخدمات الطاقة تحديداً:[٣٣] الوجود التجاري[٣٤]

الالتزام الأفقي (يؤثر في جميع الصناعات)[٣٥]	
بلغاريا – فيما يخص الخدمات المتصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لا التزام بشأن الخدمات المتصلة باستكشاف واستخراج وتجهيز المواد الانشطارية والاندماجية أو المواد الأصلية التي تُستمد منها، وكذلك الاتجار بها، وصيانة وإصلاح المعدات والنُظُم في مرافق إنتاج الطاقة النووية، ونقل هذه المواد والفضلات والنفايات الناتجة عن تجهيزها، واستخدام الإشعاع المؤيِّن، وسائر الخدمات المتصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية (مثل الخدمات الهندسية والاستشارية والخدمات المتصلة بالبرمجيات). وتُمنح معاملة وطنية كاملة في هذا المجال. في *آيسلندا* لا يجوز لغير المقيمين الحصول على حقوق ملكية عقارية كاملة إذا ارتبطت بها حقوق غير اعتيادية، مثل حقوق الاستغلال المتصلة بشلالات المياه، والطاقة الحرارية الأرضية، وما إلى ذلك. في *بيرو*، لا يجوز للأجانب، بأي حال من الأحوال، أن يشتروا أو يمتلكوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ضمن مسافة ٥٠ كيلومتراً من الحدود، مناجم أو أراضي أو غابات أو موارد مائية أو مصادر وقود أو طاقة، سواء بصفتهم أفراداً أو شركات، تحت طائلة تحويل الحقوق المكتسبة بهذا الشكل إلى الدولة.	
نقل النفط الخام أو المكرر والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي بالأنابيب	
لا قيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*أستراليا، قيرغيزستان، كرواتيا، نيوزيلندا.*
توجد قيود خاصة بهذا القطاع أو تغطية محدودة النطاق:	*هنغاريا* – يجوز توفير الخدمات من خلال عقد امتياز تمنحه الدولة أو السلطة المحلية. *البرازيل* – تستبعد الوقود بأنواعه والمنتجات الهيدروكربونية.
الخدمات التبعية لتوزيع الطاقة: خدمات نقل وتوزيع الوقود الغازي، بموجب رسم أو عقد، على المنازل والمرافق الصناعية والتجارية وغير ذلك من المستخدمين	
لا قيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*جورجيا، عمان، كرواتيا، لاتفيا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة.*

توجد قيود خاصة بهذا القطاع أو تغطية محدودة النطاق:	*أستراليا* وهنغاريا – يقتصر ذلك على الخدمات الاستشارية. *كولومبيا* – تصميم أنابيب النفط والغاز وبناؤها وتشغيلها وصيانتها. *الجمهورية الدومينيكية* – لا يجوز منح معاملة وطنية. *غامبيا* – شروط النفاذ إلى الأسواق غير محددة، باستثناء وجوب اعتماد وتسجيل الأفراد/الشركات لدى الرابطات المهنية أو لدى السجل التجاري؛ رهناً بإيداع مبلغ عن الرسوم والضرائب وبتمتع الفرد بالمؤهلات المهنية. *قيرغيزستان* – تستبعد توزيع الطاقة الكهربائية. *سيراليون* – عن طريق المشاريع المشتركة فقط. *سلوفينيا* – فيما يخص الغاز فقط.

الخدمات التبعية للتعدين: تقدَّم بموجب رسم أو عقد في حقول النفط والغاز	
لا قيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*الأرجنتين، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، باكستان، بنما، تركيا، جنوب أفريقيا، جورجيا، زامبيا، عمان، فنزويلا، قيرغيزستان، كندا، كولومبيا* (تغطية أوسع)، *لاتفيا، ملاوي، منغوليا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة.*
توجد قيود خاصة بهذا القطاع أو تغطية محدودة النطاق:	*الاتحاد الأوروبي* (لا تجيز إسبانيا والبرتغال دخول مهندسي التعدين إلا إذا كانوا أشخاصاً طبيعيين)، *أستراليا، جمهورية كوريا، سنغافورة، السويد، فنلندا، النمسا، هنغاريا* – فيما يخص الخدمات الاستشارية فقط. *بولندا* – مع استبعاد استغلال الموارد الطبيعية. *سويسرا، ليختنشتاين* – مع استبعاد خدمات الاستكشاف والاستغلال والتنقيب والرصد. *الجمهورية الدومينيكية* – لا يجوز منح معاملة وطنية. *تايلند* – تفرض حداً أقصى قدره ٤٩ في المائة على مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية.

استعراض عام لالتزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في قطاعات خدمات الطاقة تحديداً: التوريد عبر الحدود

الالتزام الأفقي (يؤثر في جميع الصناعات)	
بلغاريا – فيما يخص الخدمات المتصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لا التزام بشأن الخدمات المتصلة باستكشاف واستخراج وتجهيز المواد الانشطارية والاندماجية أو المواد الأصلية التي تُستمد منها، وكذلك الاتجار بها، وصيانة وإصلاح المعدات والنُظُم في مرافق إنتاج الطاقة النووية، ونقل هذه المواد والفضلات والنفايات الناتجة عن تجهيزها، واستخدام الإشعاع المؤيِّن، وسائر الخدمات المتصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية (مثل الخدمات الهندسية والاستشارية والخدمات المتصلة بالبرمجيات). وتُمنح معاملة وطنية كاملة في هذا المجال.	
في *كندا*: ولاية ألبرتا – يجوز إيلاء الاعتبار أولاً لموردي الخدمات من داخل ولاية ألبرتا أو كندا إذا كانت هذه الخدمات تنافسية من حيث السعر والنوعية في حالة جميع مشاريع الطاقة الواسعة النطاق التي تحتاج إلى تراخيص للتطوير الصناعي، وإدارة الغابات، والرمال النفطية، ومحطات توليد الكهرباء أو مصانع الغاز، واستثمار الفحم الحجري.	
نقل النفط الخام أو المكرر والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي بالأنابيب	
لا قيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*ستراليا، قيرغيزستان، كرواتيا، نيوزيلندا.*
توجد قيود خاصة بهذا القطاع	*هنغاريا* – شروط النفاذ إلى السوق غير محددة.
الخدمات التبعية لتوزيع الطاقة: خدمات نقل وتوزيع الوقود الغازي، بموجب رسم أو عقد، على المنازل والمرافق الصناعية والتجارية وغير ذلك من المستخدمين	
لا قيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*جورجيا، سيراليون، عمان، غامبيا، لاتفيا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة*
توجد قيود خاصة بهذا القطاع أو تغطية محدودة النطاق:	*كولومبيا* – تصميم أنابيب النفط والغاز وبناؤها وتشغيلها وصيانتها. *كوت ديفوار*، فيما يخص توليد الطاقة – يجب أن تحصل المؤسسات على موافقة الحكومة. ويمكن أن تشمل المعايير التي يجب الوفاء بها للحصول على الموافقة إعطاء الأفضلية للاستعانة بالخدمات المحلية إذا كانت متاحة بشروط للنوعية والسعر والتوريد

	مكافـــئة للشروط الخاصة بمنتجات مماثلة أجنبية المصدر، وتوظيف وتدريب مديرين ومشرفين محليين. *كرواتيا* – النفاذ إلى السوق مشروط بالوجود التجاري. *الجمهورية الدومينكية* – لا يجوز منح معاملة وطنية. *أستراليا* و*هنغاريا* – يقتصر ذلك على الخدمات الاستشارية. *سلوفينيا* – فيما يخص الغاز فقط. *ماليزيا* – الخدمات الاستشارية والإرشادية والمساعدة التنفيذية في إدارة نقل الطاقة غير التقليدية، عن طريق مشروع مشترك مسجل محلـــياً مع أفراد ماليزيين أو شركات خاضعة لسيطرة ماليزية، أو كليهما، وامتلاك البوميبوترا (أي سكان ماليزيا الأصليين) حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة من رأسمال المشروع المشترك.
الخدمات التبعية للتعدين: تقدَّم بموجب رسم أو عقد في حقول النفط والغاز	
لا قـــيود خاصة بهذا القطاع: ("لا يوجد" قيد)	*الأرجنـــتين، ألبانيا، بنما، جورجيا، زامبيا، عمان، قيرغيزستان، كـــندا، كولومبـــيا* (تغطـــية أوســـع)، *لاتفيا، ملاوي، منغوليا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة.*
توجـــد قيود خاصة بهذا القطاع أو يوجد التزام محدود النطاق:	*الاتحـــاد الأوروبي، أستراليا، جمهورية كوريا، سنغافورة، السويد، فنلندا، النمسا، هنغاريا – فيما يخص الخدمات الاستشارية فقط.* *بولندا* – مع استبعاد الموارد الطبيعية. الجمهورية الدومينيكية – لا يجوز منح معاملة وطنية. *سويســـرا، ليختنشـــتاين* – مـــع استبعاد خدمات الاستكشاف والاستغلال والتنقيب والرصد. *تركيا* – تشترط على الأشخاص الطبيعيين الإقامة أو الجنسية.

إعفاء الدولة الأكثر رعاية في خدمات الطاقة

البلد	الإجراء
الولايات المتحدة الأمريكية *فيما يخص النقل بالأنابيب لعدم وجود معاملة بالمثل*	عملاً بقانون إيجار الأراضي المنجمية لعام ١٩٢٠، لا يجوز للأجانب وللشركات الأجنبية حيازة حقوق المرور لأنابيب النفط أو الغاز، أو لأنابيب تنقل منتجات مكررة من النفط أو الغاز، عبر أراض اتحادية برية أو حيازة عقود إيجار أو حصص في بعض المعادن الموجودة في أراض اتحادية برية، مثل الفحم أو النفط. ويجوز لغير مواطني الولايات المتحدة امتلاك حصة قدرها ١٠٠ في المائة في شركة محلية تحوز حق مرور لأنابيب نفط أو غاز عبر أراض اتحادية برية أو تحوز عقد إيجار لاستغلال موارد معدنية في أراض اتحادية برية، ما لم يمنع البلد الذي ينتمي إليه المستثمر الأجنبي مزايا مماثلة أو مشابهة بشأن المعادن أو الوصول إليها عن مواطني أو شركات الولايات المتحدة، مقارنةً بالمزايا التي يمنحها لمواطنيه أو شركاته أو لمواطني أو شركات بلدان أخرى. ولا يعد التأميم حرماناً من مزايا مماثلة أو مشابهة. ويُحظر على الموطنين الأجانب أو على الشركات الخاضعة لسيطرتهم من الحصول على عقود إيجار اتحادية على احتياطي النفط البحري إذا كانت قوانين بلدانهم أو أعرافها أو أنظمتها تحظر على مواطني أو شركات الولايات المتحدة إيجار أراض عامة. ويسري هذا على جميع البلدان.
فنزويلا *فيما يخص الخدمات المتصلة بالنفط*	خدمات الاتفاقات الثنائية المتصلة بتوزيع وتسويق النفط والمنتجات النفطية، والخدمات الاستشارية وتبادل التكنولوجيا، وهي خدمات تمنح فيها أفضليات. يسري على ألمانيا والبرازيل وفرنسا وعلى بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

الحواشي

(١) *World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability,* United Nations Development Programme, United Nations Department of Ecomomic and Social Affairs, World Energy Council, New York, 2000, p. 3.

(٢) *Economist,* "The slumbering giants awake", A Survey of Energy, 10 February 2000, pp.6-7.

(٣) المرجع نفسه *Economist*, Footnote 2, pp.6-7.

(٤) الغـــرض مـــن الإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة هو تخفيض التكاليف وتحسين الأداء الاقتصادي والكفـــاءة في ذلك القطاع بفرض أنظمة السوق الحرة والمعايير التجارية. ويمكن أن يشير إلى مجموعة من تدابير السياسات وأن يتخذ عدة أشكال مختلفة، بما في ذلك الخصخصة (بيع جزء من شبكة الطاقة التي تمتلكها الحكومة أو كـــلها لملاك من القطاع الخاص، بمن فيهم المستثمرون الأجانب)، وزيادة المنافسة، وإنهاء الاحتكار (وبخاصة تجزئة الاحتكار إلى كيانات مستقلة)، والتحرير الذي يشمل كل من إزالة الضوابط التنظيمية وإعادة تقييم الطرق التنظيمـــية في المجالات التي ما زال التنظيم فيها ملائماً. ويشكل الإصلاح التنظيمي في حد ذاته جزءاً من ظاهرة أوسع هي تراجع الحكومات عن التدخل المباشر في الأسواق.

(٥) *Economist*, "Hunting the big one", 21 October 2000.

(٦) *Financial Times*, 1 September 2000.

(٧) أوضـــح م. بانـــيكوف المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في "Energy regulators in the emerging markets", *International Energy law and taxation review*, Issue 8, August 2000.

(٨) يشمل النقل عمليات النقل من نقطة الشراء إلى مناطق الطلب الرئيسية، وتخزين الغاز للأغراض الاســـتراتيجية أو لأغراض تعديل الحمل والتوزيع على الشركات وكبار العملاء والمولدات الكهربائية. ويشمل الـــتوزيع حـــركة الغاز عبر خطوط أنابيب الضغط المنخفض أو المتوسط المحلية إلى المستهلكين النهائيين. وتشمل الخدمات الأخرى المتصلة بالتوزيع والتخزين وقراءة العداد وإعداد الفواتير والمحاسبة الإدارية.

(٩) International Energy Agency, *Regulatory Reform: European Gas*, OECD/IEA, Paris, 2000, p. 11.

(١٠) Bisio, A. and Boots, S. *The Wiley Encyclopaedia of Energy and the Environment*, vol. 1, Wiley, New York, 1997.

(١١) WTO, *Energy Services, Background Note by the Secretariat*, S/C/W/52, 9 September 1998, p. 4.

(١٢) تشير شركة ضخمة من شركات أمريكا الشمالية إلى إجراء نحو ٥٥٠ مليون صفقة عبر الشبكة في عـــام ٢٠٠٠. وتشير شركة أخرى تقوم بالوساطة بين مشتري وبائعي الكهرباء والغاز والمنتجات المماثلة إلى إجراء صفقات بنحو ١,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر.

(١٣) Thompson, R., *Integrating Energy Services into the World Trading System*, Energy Services Coalition, April 2000, pp. 16 and 40.

(١٤) فـــيما يلي مثال على نوع الترتيبات التعاقدية التي قد تعرضها شركة لخدمات الطاقة على أحد العمـــلاء. أعلنت إحدى هذه الشركات في أوائل أيار/مايو ٢٠٠١ أنها قد حصلت على عقد تناهز قيمته ٦,٥ ملـــيون دولار من دولارات الولايات المتحدة من كلية في لوس آنجلس. وتوفر الشركة تحسينات للمرافق في ١٧ مبنى من المباني الرئيسية في الكلية وستؤدي هذه التحسينات إلى تخفيض تكاليف الطاقة وتحقيق وفورات تناهز ٩,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتقضي بنود العقد بأن تقوم الشركة بتركيب إضاءة جديدة في جميع أنحاء حرم الكلية لتحسين الإضاءة مع تقليل تكاليف الطاقة. وستقوم الشركة بتطوير النظم الحالية للتدفئة والتهوية وتكيـــيف الهـــواء من الاستخدام الدائم إلى نظام يتفق مع احتياجات الاستعمال، ومن ثم يسمح للكلية بتشغيل المعدات وفقاً لتغييرات الإشغال والمواعيد لتحقيق وفر في الطاقة. وستقوم الشركة الخاصة أيضاً بتزويد خمسة مبانٍ إضـــافية بتكييف الهواء وإضافة مرفق للتخزين الحراري لإنتاج مياه مبردة ليلاً عندما تنخفض تكاليف الكهرباء. وبذلك ستستخدم المياه المبردة في اليوم التالي خلال فترات ذروة الطلب على الكهرباء التي ترتفع فيها التكاليف. ويشير مدير الشركة إلى أن المشروع سيزود الكلية بإضاءة أفضل وتكييف هواء إضافي مع إتاحته لوفورات ضخمة في الطاقة.

(١٥) WTO, *Energy Services, Background Note by the Secretariat, supra*, footnote 11, p.3.

(١٦) International Energy Agency, *World Energy Outlook, 2000 edition*, OECD/IEA, Paris, pp. 354 and 356.

(١٧) تشير عملية التحويل إلى الحصول على اليورانيوم، وتحويل أكسيد اليورانيوم إلى سداسي فلوريد اليورانيوم، وخدمات تزويد الطاقة النووية، وصنع الوقود، وإنتاج الطاقة الثانوية من التفاعل النووي.

(١٨) WTO, *Energy Services, Background Note by the Secretariat, supra*, footnote 11, p. 7.

(١٩) International Energy Agency, *World Energy Outlook, 2000 edition, supra,* footnote 16, p. 291; International Energy Agency, *Renewable Energy Policy in IEA Countries*, Volume I: Overview. OECD/IEA, Paris 1997, p. 37.

(٢٠) في حالة الهند، يصل جهد الكتلة الحيوية والنفايات إلى ١٧ جيغاواط، وتبلغ الطاقة المقامة ٤٩ ميغاواط؛ ويصل الجهد المائي الصغير إلى ١٠ جيغاواط بينما تنخفض الطاقة المقامة إلى ٢٧١ ميغاواط؛ ويُقدر جهد المحيطات بـ ٥٠ جيغاواط، مع عدم وجود طاقة مقامة. (International Energy Agency, *World Energy Outlook, 2000 edition, supra* footnote 16, pp. 329-30) (تشير التقديرات إلى الطاقة المتجددة والجهد في عام ١٩٩٩).

(٢١) *World Energy Assessment, supra,* footnote 1, p. 4.

(٢٢) في نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، تدعو الحكومة المقاول إلى تمويل مرفق للطاقة الكهربائية وبنائه وتشغيله وبيع الناتج إلى النظام الوطني خلال فترة زمنية تكفي (تصل عادة إلى ٢٠ عاماً) لاسترداده لتكاليفه وكسب عائد ملائم على استثماره. وعند انقضاء هذه الفترة، تنقل ملكية المنشأة من الباني المشغل إلى الحكومة المضيفة التي تستمر في تشغيلها. وفي نظام منتجي الطاقة الكهربائية المستقلين، تبيع منشأة توليد إنتاجها إلى النظام وتعمل وفقاً للنظام، لكنها ليست مملوكة له. وليس هناك أي التزام على المالك المشغل بتسليم سند ملكية المنشأة طوال فترة بقائه، أو تخفيض مكاسبه إلى أي مستوى متفق عليه سابقاً مع الحكومة. ولهذا فإنه يخضع لرقابة أقل صرامة إلى حد بعيد من جانب الحكومة المضيفة بالقياس إلى ما يحدث في إطار نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية.

(٢٣) "The electricity crisis in California: The impact on deregulation initiatives in other States", *Oxford Analytica*, 30 January 2001.

(٢٤) يرد هذا النقاش في وثائق منظمة التجارة العالمية التالية: S/CSC/M/15-16-17 و18/Rev.1 و19 و20.

(٢٥) لجنة الالتزامات المحددة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، *رسالة من الولايات المتحدة. تصنيف خدمات الطاقة*، S/CSC/W/27، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢٦) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من الولايات المتحدة. خدمات الطاقة*، S/CSS/W/24، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٢٧) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من الجماعات الأوروبية ودولها الأعضاء. الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لعام ٢٠٠٠: خدمات الطاقة*، S/CSS/W/60، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٢٨) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من كندا. اقتراح تفاوض أولي بشأن خدمات النفط والغاز*، S/CSS/W/58، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٢٩) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من النرويج. المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات*، S/CSS/W/59، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٣٠) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من فنزويلا. اقتراح تفاوض بشأن خدمات الطاقة*، S/CSS/W/69، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٣١) منظمة التجارة العالمية، *رسالة من شيلي. المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات*، S/CSS/W/88، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٣٢) أثيرت هذه الملاحظة في اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بالتنظيم والتحرير في قطاع خدمات البناء ومساهمة ذلك في تنمية البلدان النامية (٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

(٣٣) استناداً إلى استعراض شمل ١٣١ جدولاً من جداول التعهدات المحددة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويستبعد من الجدول كل التزام "غير مقيد" بشأن النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. ويسري هذا أيضاً على التزام أفقي لبلغاريا بشأن الطاقة النووية.

(٣٤) قُدمت معظم الالتزامات بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على المستوى الأفقي ولعدد قليل فقط من فئات الأشخاص، أغلبهم موظفون منقولون داخل الشركات ورجال أعمال. للاطلاع على مناقشة مفصلة لالتزامات الطريقة الرابعة، انظر *جدول الأعمال الإيجابي والمفاوضات التجارية المقبلة*، UNCTAD/ITCD/TSB/10، تموز/يوليه ٢٠٠٠، الصفحات ١٩٣-٢٠٧. وعلى مستوى كل قطاع من القطاعات المدرجة في هذه الجداول، لم يتوخ أي بلد من البلدان إتاحة الدخول إلى الأسواق للمتخصصين في أي فئة لها صلة بتوريد خدمات الطاقة (باستثناء تركيا التي أجازت ذلك لخدمات التعدين).

(٣٥) انقضى أجل الإجراء التالي في الجماعات الأوروبية بالنسبة لإيطاليا: يجوز، لمدة خمس سنوات، إخضاع اقتناء حصص رأسمالية كبيرة في شركات عاملة في ميدان الطاقة لموافقة وزارة الخزينة.

- - - - -